

مسودة للتشاور

إعادة النظر في نهج المشاركة القطرية لمجموعة البنك الدولي

16 يناير/كانون الثاني 2025

تم نشر هذه الوثيقة في الأصل باللغة الإنكليزية، وفي حالة وجود أي اختلاف بين النسخة المترجمة والنسخة الأصلية، يُعتدُّ بما جاء في النسخة الأصلية الصادرة باللغة الإنكليزية.

عملية تطور مجموعة البنك الدولي

إعادة النظر في نهج المشاركة القطرية لمجموعة البنك الدولي

جدول المحتويات

1	1	مقدمة
1	1	الفرضية التأسيسية للنهج الجديد للمشاركة القطرية
5	5	العناصر الأساسية للتغيير
5	5	الانتقائية والتوجه نحو تحقيق النواتج
7	7	الإستراتيجية والتنفيذ
7	7	مجموعة البنك الدولي بوصفها بنكاً واحداً: الشراكات بين القطاعين العام والخاص
8	8	المعرفة
9	9	الشراكات
10	10	البساطة والكفاءة
12	12	IV حوكمة إطار الشراكة القطرية
12	12	V الخطوات التالية

قائمة الأسماء المختصرة

مذكرة الأنشطة القطرية	CEN
استعراض الإنجاز والتعلم	CLR
إطار الشراكة القطرية (الإستراتيجية)	CPF
الهشاشة والصراع والعنف	FCV
برامج التحديات العالمية	GCP
المؤسسة الدولية للتنمية	IDA
الفرق الاستشارية للمعرفة	KAT
بنك تنمية متعدد الأطراف	MDB
استعراض الأداء والتعلم	PLR

تقييم المخاطر والقدرة على الصمود RRA
مجموعة البنك الدولي WBG

تنويه بشأن إخلاء المسؤولية: هذه المذكرة هي مسودة للنهج الجديد المقترح لنموذج المشاركة القطرية لمجموعة البنك الدولي. وهي بمثابة أساس للمشاورات مع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية وكل ذي شأن على المستوى الداخلي والخارجي. كما أنها نقطة انطلاق لمزيد من المداولات مع مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي.

إعادة النظر في نهج المشاركة القطرية لمجموعة البنك الدولي

ا. مقدمة

1. إن إعادة النظر في نهج مجموعة البنك الدولي للمشاركة القطرية أمر أساسي لمواءمة برامجنا القطرية مع تطور المجموعة. وتبرز الرؤية والرسالة الجديدتان الحاجة إلى التصدي للتحديات العالمية، مع مساندة البلدان المتعاملة معنا لتحقيق أهدافها الإنمائية. وأطر الشراكة القطرية الحالية واسعة النطاق ورفيعة المستوى، وتغطي مجموعة واسعة من الأولويات التي غالباً ما تؤدي إلى عدم القدرة على تحقيق الأثر المنشود وتوسيع نطاقه إستراتيجياً على مستوى مجالات التركيز المعنية. بالإضافة إلى ذلك، يركز النهج الحالي للمشاركة القطرية على التصميم أكثر من تركيزه على التنفيذ. وغالباً لا تحدد أطر الشراكة القطرية على نحو واضح نهجاً صارماً لمجموعة البنك الدولي بوصفها بنكاً واحداً، ولا يتوفر لهذه الأطر في الغالب التمويل العام والخاص المحتمل والحلول الممكنة لمواجهة التحديات الإنمائية. وفي الوقت الحالي، تأتي المعرفة في المقام الأول في مرحلة تصميم إطار الشراكة القطرية، ويتم إغفال الاعتماد المنهجي على المعارف العالمية لإثراء البرامج القطرية والحوار طوال دورة إطار الشراكة القطرية. ويجب إيلاء الاهتمام الكافي لنقل المعارف العالمية والإقليمية على مستوى أطر الشراكة القطرية من أجل الاستفادة الكاملة منها، مع إتاحة رؤية ثاقبة من المعايير الاسترشادية والمرجعية للبلدان النظيرة لإثراء البرامج القطرية.

2. مع تطور نهج المشاركة القطرية، سيظل مرتكزاً على أولويات البلدان ومعارفها وشراكاتها. وسيتم تصميم أطر الشراكة القطرية الجديدة حول 3-4 نواتج انتقائية، مع قدر من المرونة للبرامج الكبيرة، وسيتم القياس على أساس بطاقة قياس الأداء المؤسسي الجديدة لمجموعة البنك الدولي. وسيضمن إجراء تدريب سنوي لتخطيط العمل والأنشطة مع مشاركين من مختلف مؤسسات مجموعة البنك الدولي لاستعراض التقدم المحرز التركيز على التنفيذ، بما في ذلك مناقشة المخاطر والفرص الأخذة في الظهور، وتحديث البرامج إذا لزم الأمر. وسيتألف النهج القوي لمجموعة البنك الدولي بوصفها بنكاً واحداً من البرامج والتنفيذ وإعداد التقارير والتقييم على نحو مشترك. وستقوم الفرق الاستشارية للمعرفة بتجميع المعارف العالمية خلال مراحل تصميم إطار الشراكة القطرية (الإستراتيجية) وتنفيذه. وسنركز على توثيق أوصار التعاون مع الشركاء من القطاعين الحكومي والخاص مع دمج أدوات جديدة لمعالجة التحديات الإنمائية المعقدة وتعزيز انتقائية البرامج. وأخيراً، سيتم تبسيط نهج إطار الشراكة القطرية ووثائقه وإجراءاته والعمليات التي ستتم في إطاره لتحقيق الكفاءة والفاعلية.

3. تحدد هذه المذكرة الخطط لنهج جديد للمشاركة القطرية بهدف إعداد أطر الشراكة القطرية وتنفيذها. وهي تفصل المبادئ الرئيسية للمشاركة القطرية بما يتماشى مع عملية تطور مجموعة البنك الدولي، وتحدد التعديلات والابتكارات اللازمة. وتسلب هذه المذكرة الضوء على الروابط مع المبادرات الأخرى، لاسيما الجهود الرامية إلى تدعيم تدفق المعرفة فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي، وتدعيم نهج مجموعة البنك الدولي بوصفها بنكاً واحداً، وبطاقة قياس الأداء المؤسسي للمجموعة، وكفاءة العمليات التي تقوم بها وفعاليتها. وستتطلب هذه التغييرات تحولاً ثقافياً في على مستوى المجموعة لتحسين خدمة البلدان والجهات المتعاملة معها، ودعم أواصر التعاون وتضافر الجهود، وإدارة المخاطر، ومتابعة النتائج في بيئة عالمية متقلبة.

ii. الفرضية التأسيسية للنهج الجديد للمشاركة القطرية

4. لا يزال نهجنا الجديد يراعي اعتبارات البلدان، ويتسق مع رؤية مجموعة البنك الدولي ورسالتها، ويرتكز على قدرات المجموعة وكفاءاتها لتحقيق الأثر المنشود:

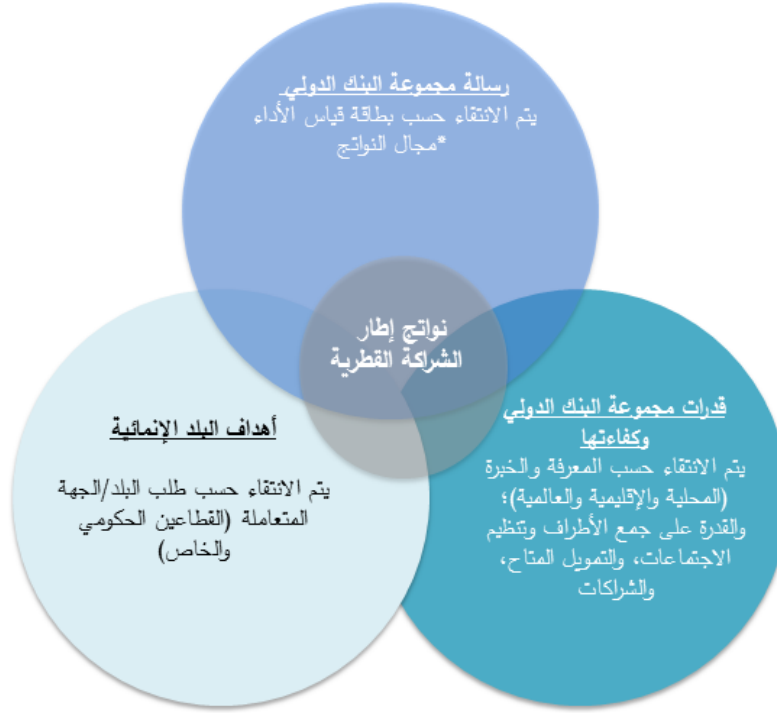
- تقوم الجهات والبلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي بتوجيه عملية تصميم المساندة التي تقدمها المجموعة وتنفيذها. كما نعمل ونتعاون مع المتعاملين معنا من القطاعين الحكومي والخاص، والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين في كل بلد لإثراء تصميم برامجنا القطرية ومناقشة المسارات الممكنة للتعاون مع المستفيدين من أنشطة المجموعة. ومن خلال التشاور مع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية وكل ذي شأن بخصوص الآثار المحتملة لأنشطة المجموعة، تهدف المجموعة إلى ضمان أن يكون النهج الجديد لأطر الشراكة القطرية مدعوماً على نحو جيد بالمعلومات والبيانات، فضلاً عن ضمان استدامة النتائج، وتحديد المخاطر ذات الصلة.
- تُعرف نواتج إطار الشراكة القطرية بأنها نقطة النقاء معايير الانتقائية الثلاثة الخاصة بالإطار الموضحة في المجموعات الموجودة في كل دائرة في التمثيل البياني (Venn) بالشكل 1. ويتم فرض قيد انتقائي لتحديد 3-4 نواتج للإطار بناء على هذه المعايير مع بعض المرونة للبرامج الكبيرة. ومن شأن مواءمة إطار نتائج الإطار مع بطاقة قياس الأداء المؤسسي الجديدة لمجموعة البنك الدولي التي تضم 22 مؤشراً يركز على النواتج (مقارنة بأكثر من 150 مؤشراً في بطاقة قياس الأداء القديمة) تعزيز درجة عالية من الانتقائية في أطر الشراكة القطرية. ويستخدم كل معيار عوامل التصفية والانتقاء (مرشحات/فلاتر) ذات الصلة لتحديد الأولويات التي تؤثر على القرارات الخاصة ببرامج مجموعة البنك الدولي:

(1) في إطار رسالة المجموعة البنك الدولي، يتم انتقاء الأولويات من خلال مجالات نواتج بطاقة قياس الأداء الخاصة بالمحاور المشتركة المتمثلة في الوظائف، والنوع الاجتماعي، والهشاشة والاستثمار الخاص، والقطاعات الخمسة المتمثلة في الناس، والرخاء، والكوكب، والبنية التحتية، والرقمنة¹ وبالإضافة إلى ذلك، تسترشد مجالات النواتج بمجموعة التحليلات التي نقدمها (انظر الإطار 1) وخبرتنا العملية.

- (2) تعكس الأهداف الإنمائية القطرية طلب كل من القطاعين الحكومي والخاص من البلدان والجهات المتعاملة مع البنك. وعادة ما تكون أطر الشراكة القطرية أكثر انتقائية عندما يتحدد برنامجها بناء على التلاقي بين الطلب من القطاعين الحكومي والخاص، لكن مزيج البرنامج بناء على ظروف القطاعين الحكومي والخاص سيعتمد على ظروف البلد المعني.
- (3) قدرات مجموعة البنك الدولي وكفاءتها هي المجال الذي يمكن للمجموعة أن تحقق فيه أكبر أثر من خلال معارفنا وخبرتنا المحلية والإقليمية والعالمية؛ بالإضافة إلى القدرة على جمع الأطراف وتنظيم الاجتماعات؛ والتمويل المتاح؛ والشراكات.

الشكل 1: المعايير الانتقائية الثلاثة لإطار الشراكة القطرية

(*) للاطلاع على مجالات نواتج بطاقة قياس الأداء، انظر <https://scorecard.worldbank.org>.



- ستركز نواتج إطار الشراكة القطرية على الأولويات الرئيسية في البرنامج القطري، وليس التفاصيل الشاملة لكل نشاط من أنشطة مجموعة البنك الدولي في البلد المعني. ونظراً لأن البرنامج القطري له نظرة استشرافية للمستقبل، ستصبح المحفظة الحالية للمشروعات والعمليات والبرامج جزءاً من إطار النتائج عندما يكون القصد هو مواصلة الاستثمارات الجديدة النشطة في هذه المجالات خلال الفترة الجديدة لإطار الشراكة القطرية. ويترجم كل إطار من أطر نتائج إطار الشراكة الإستراتيجية الرسالة الجديدة لمجموعة البنك الدولي إلى أفعال، مما يسهل برامج المجموعة وحوافزها لتحقيق النتائج المطلوبة. وستتم مراعاة المخاطر التي تهدد نواتج التنمية في تصميم إطار الشراكة القطرية لضمان برمجة تدابير التخفيف المطبقة على نحو صحيح. ويستخدم إطار النتائج الخاص بإطار الشراكة القطرية معياراً لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق النواتج المطلوبة في سياق الإطار.

5. تسمح معايير الانتقائية لإطار الشراكة القطرية لمجموعة البنك الدولي بالنظر بعين الاعتبار في الاستجابات للتحديات العالمية والأولويات المؤسسية الأخرى عند تصميم أطر الشراكة القطرية الجديدة، وتعكس في الوقت نفسه أولويات البلدان المعنية. كما تسمح الإصلاحات المتفق عليها خلال عملية تطور مجموعة البنك الدولي التي شهدتها الآونة الأخيرة بأن تؤدي المعايير الانتقائية لإطار الشراكة القطرية إلى نتائج تلبى طلبات البلدان والجهات المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي، وتتيح لنا في الوقت نفسه تحقيق الأهداف الإقليمية والعالمية التي حددناها لأنفسنا. على سبيل المثال:

- من بين أولويات التنمية العالمية، يمثل خلق عدد أكبر وأفضل من فرص العمل عنصراً رئيسياً للحد من الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك، وإيجاد كوكب صالح للعيش فيه كي يزدهر الناس وينعمون بالحياة فيه. ثمة علاقة تفاعلية بين تغير المناخ، والفقر، والرخاء المشترك، وتوقع الأحداث الناجمة عن تغير المناخ، مثل موجات الجفاف والفيضانات المتكررة، جهود الحد من الفقر

وتحقيق النمو الاقتصادي. وفي البلدان التي تعاني أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، نجد أهمية خاصة لمحركات الهشاشة وتأثيرها على الفقر والرخاء المشترك. وتحدد تقييمات النوع الاجتماعي الصلة بين المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في مسار التنمية في البلد المعني. وكلما قدمت مجموعة البنك الدولي المزيد من المساعدة للبلدان والجهات المتعاملة معها في تقييم الارتباط بين التحديات الإنمائية العالمية والإقليمية والمحلية، زاد طلبها للمساعدة في هذه المجالات. وتدفع المعاهدات الدولية، مثل اتفاق باريس وصياغة المساهمات الوطنية لمكافحة تغير المناخ، البلدان والجهات المتعاملة مع المجموعة إلى طلب مساعدة إضافية في هذه المجالات. وبالمثل، فإن مساندة المجموعة لتدعيم أنظمة الرعاية الصحية المحلية لها أيضاً تأثير مهم على التأهب لمواجهة الجوائح.

• أدى هذا التطور إلى تحسن كبير في قدرتنا على حشد المعارف والخبرات المحلية والإقليمية والعالمية. وبالتركيز على المجالات التي تتمتع فيها بالقدرات الفنية والمالية، يمكننا خدمة الجهات والبلدان المتعاملة معنا على نحو أفضل. وقد عزز هذا التطور أيضاً قدرتنا على مساندة التأهب للآزمات والتصدي لها، فضلاً عن التعاون وتضافر الجهود على نحو أفضل فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي. وستتناول أطر الشراكة القطرية برامج التحديات العالمية بوصفها نهجاً لتحقيق أولويات البلدان عند الاقتضاء. ومن خلال إحداث أثر نوعي على نطاق واسع من خلال تخطيط وتنفيذ نهج مجموعة البنك الدولي بوصفها بنكاً واحداً، يمكن لبرامج التحديات العالمية أن تحقق التعاون وتضافر الجهود في إطار الوفاء بأولويات كل بلد على حدة من خلال إمكانية التكرار التوسع. وستضع برامج إطار الشراكة مزيجاً من الإجراءات التدخلية، بعضها سيكون في شكل إجراءات مصممة خصيصاً لتحقيق أولويات البلد المعني خارج نطاق النهج الموضوعية في سياق برامج التحديات العالمية الستة، في حين أن البعض الآخر قد يندرج ضمن برنامج أو أكثر من برامج التحديات العالمية الأخرى.

الإطار 1: ضمان الانتقائية في إطار رسالة مجموعة البنك الدولي

تتم تصفية وانتقاء الأولويات التي تؤثر على القرارات المتعلقة ببرامج مجموعة البنك الدولي وفق معيار رسالة المجموعة من خلال مجالات النواتج الواردة في بطاقة قياس الأداء المؤسسي للمجموعة. ويساعد التوصل إلى الأولويات من محاور التركيز المشتركة بين القطاعات المتمثلة في الوظائف، والنوع الاجتماعي، والهشاشة، والاستثمار الخاص، فضلاً عن القطاعات الخمسة المتمثلة في الناس، والرخاء، والكوكب والبيئة التحتية، والرقمنة، على ضمان المساهمة عن تحقيق الأثر المطلوب على مستوى مختلف مؤسسات مجموعة البنك الدولي. وتحدد مجالات النواتج إطاراً للتحديات التي تواجهها البلدان والجهات المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي، كما تحدد بدقة أجندة التنمية كي تتمكن البلدان من تحقيق النتائج المطلوبة من خلال حلول التمويل (الحكومي والخاص) والمساعدة الفنية والمعارف. ويتيح التركيز على مجموعة محدودة من الأولويات التي تستهدف تحقيق رسالة مجموعة البنك الدولي إطاراً منهجياً لتقييم التقدم المحرز في البلد المعني.

يتم دعم الانتقائية على مستوى إطار الشراكة القطرية من خلال 5 دراسات تشخيصية على مستوى البلدان المعني تشكل مجتمعة الأساس التحليلي الأساسي لعمليات وبرامج وأنشطة مجموعة البنك الدولي على مستوى البلد المعني. وتحدد الدراسة التشخيصية المنهجية للقطاع الخاص 2.0 تدخلات ملموسة على صعيد السياسات، وتوفر الأساس لحوار إصلاح السياسات مع الحكومات باعتبارنا بنكاً دولياً واحداً لتحسين البيئة المواتية لتعبئة رأس المال الخاص. ويحدد تقرير النمو والوظائف السياسات التي تحفز النمو من خلال الإصلاحات الهيكلية وتشجيع الاستثمار وخلق عدد أكبر وأفضل من الوظائف. ويقدم تقرير تقييم أوضاع الفقر والإنصاف تحليلاً لعدم المساواة وقابلية التأثر بالمخاطر، فيما يتناول تقرير مراجعة المالية العامة فحص الإيرادات والنفقات، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية، فضلاً عن حل المشكلات المتعلقة بسياسات المالية العامة بهدف تحقيق نمو أكثر شمولاً واستدامة. وتظهر تقارير المناخ والتنمية القطرية مسارات التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية والتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك آثارها على أوضاع الفقر والرخاء المشترك.

يمكن استكمال الأعمال التحليلية الأساسية بغرض زيادة فهم مواطن الضعف وقابلية التأثر بالمخاطر لدى البلد المعني على نحو أكثر عمقاً. على سبيل المثال، بالنسبة للبلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، يُنظر عادة في إجراء تقييم للمخاطر والقدرة على الصمود. وبالنسبة لبعض البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، يمكن استخدام تحليلات فجوات الاستعداد لمواجهة الآزمات. ويمكن أن تكون أعمال

المراجعة الخاصة برأس المال البشري، وتقييمات المساواة بين الجنسين، وأعمال المراجعة الخاصة بالحوكمة مدخلات ذات صلة في البلدان المعنية.

تشجع البلدان والجهات المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي على التعاون معاً في إعداد المنتجات التحليلية ذات الصلة. وسيتم تلخيص الأولويات الناتجة عن هذه الأنشطة في الدراسة التشخيصية المنهجية المبسطة الخاصة بالبلد المعني (انظر الفقرة 16 أدناه).

III. العناصر الأساسية للتغيير

6. مبادئ أساسية توجه نهج مجموعة البنك الدولي الجديد للمشاركة القطرية. كما ورد بإيجاز في الشكل 2، نهدف إلى أن نكون أكثر انتقائية وتوجهاً نحو تحقيق النواتج المطلوبة لتحسين حشد الدعم والمساندة في المجالات الأكثر أهمية لتحقيق أثر واسع النطاق على نحو يلبي احتياجات البلدان والجهات المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي. ويجمع النهج الجديد للمشاركة القطرية بين الإستراتيجية والتنفيذ. ونحن نعمل في مجموعة البنك الدولي كبنك واحد لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف توفير التمويل والحلول لمشكلات التنمية. وتمثل المعرفة أساس نهجنا الجديد للمشاركة القطرية، كما أنها خدمة أساسية للبلدان والجهات المتعاملة. وسيكون للشراكات الأكثر قوة دور بارز فيما نقوم به من أعمال وأنشطة تحليلية وعمليات، فضلاً عن تصميم وتنفيذ أطر الشراكة القطرية. وأخيراً، من الضروري زيادة تبسيط الإجراءات والعمليات وتحسين الكفاءة لتقديم الحلول الإنمائية في حينها.

الشكل 2: 6 مبادئ أساسية توجه نهج مجموعة البنك الدولي الجديد للمشاركة القطرية.



الانتقائية والتوجه نحو تحقيق النواتج

7. نهدف إلى أن نكون أكثر انتقائية وتوجهاً نحو تحقيق النواتج المطلوبة لحشد الدعم والمساندة في المجالات الأكثر أهمية لتحقيق أثر واسع النطاق على نحو يلبي احتياجات البلدان والجهات المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي. وستساعد أطر النتائج المبسطة على تركيز الأنشطة على مجالات المشاركة والعمليات والبرامج والمشروعات الأساسية في البلد المعني على نحو يساعد مجموعة البنك الدولي على تحقيق أكبر أثر ممكن. وسنحدد بوضوح نواتج إطار كل إطار من أطر الشراكة القطرية. وسيتمد برنامج مجموعة البنك الدولي على مجالات النواتج الواردة في بطاقة قياس الأداء المؤسسي للمجموعة، وسيتم قياسه، حيثما كان ذلك مجدياً، من خلال المؤشرات المحددة في البطاقة والتي تسهم في تحقيق نواتج إطار الشراكة القطرية.

8. سيستجيب تعزيز التوجه نحو تحقيق النواتج واستخدام مؤشرات بطاقة قياس الأداء المؤسسي لمجموعة البنك الدولي ببرنامج أفضل للتصدي للتحديات العالمية وتحقيق الأولويات المؤسسية الأخرى في سياق أطر الشراكة القطرية مع مراعاة أولويات البلدان المعنية. وتشمل مجالات نواتج بطاقة قياس الأداء التحديات العالمية والأولويات المؤسسية الأخرى مثل النوع الاجتماعي، والوظائف، والاستثمار الخاص، وسيكون ربط أطر الشراكة القطرية بها ضرورياً لتعزيز المساندة في تلك المجالات. بالإضافة إلى ذلك، يتم تصنيف جميع المؤشرات الواردة في بطاقة قياس الأداء التي ستستخدم في إطار الشراكة القطرية بغرض قياس التقدم المحرز في مجالات ذات أهمية خاصة لرؤية مجموعة البنك الدولي ورسالتها. ويشمل التصنيف النوع الاجتماعي، والشباب، والإعاقة، والشمول، وغيرها. ويتيح لنا ذلك تحديد ما إذا كانت النتائج تتحقق عند الحاجة الماسة إليها.

9. يدمج إطار الشراكة القطرية الجديد الاعتبارات الإستراتيجية متوسطة وطويلة الأجل في عملية التخطيط السنوية للأعمال. وسينشئ هذا الإطار رابطاً إستراتيجياً وتشغيلياً بأولويات التنمية الإقليمية والعالمية. وأطر الشراكة القطرية الحالية ليس لها سوى دور محدود في الإدارة اليومية للبرنامج القطري، وغالباً ما تهدر فرصة الربط الواضح بين أولويات البلد المعني، والتحديات الإقليمية والعالمية. وفي المقابل، يمثل إطار الشراكة القطرية الجديد إطاراً أكثر شمولاً يحدد الاعتبارات الإستراتيجية متوسطة وطويلة الأجل مع مراجعة سنوية قصيرة الأجل للتنفيذ وعملية التخطيط للأعمال على مستوى فرق العمل القطرية التابعة لمجموعة البنك الدولي. ويكفل هذا النهج المزوج مواءمة الأهداف الإستراتيجية مع الاحتياجات التشغيلية العاجلة، مع الإسهام في الوقت نفسه في تحقيق أولويات التنمية الأوسع نطاقاً، مما يعزز وضع إطار متماسك وقابل للتكيف لتحقيق الأهداف الإنمائية. فعلى سبيل المثال، تهدف المهمة 300 إلى توفير الكهرباء بصورة منتظمة لنحو 300 مليون شخص في أفريقيا بحلول عام 2030 وتقليص فجوة الحصول على الطاقة في القارة إلى النصف. كما تهدف العديد من عمليات مجموعة البنك الدولي واستثماراتها في مختلف البلدان، بالتعاون مع شركاء من بينهم البنك الأفريقي للتنمية، إلى مساندة أهداف المهمة 300. وبالنسبة لهذه الأنواع من الإجراءات التدخيلية، ستتم برمجة الأنشطة من خلال أطر الشراكة القطرية للبلدان المعنية.

10. تم تصميم الإطار الإستراتيجي لإطار الشراكة القطرية كي يكون ديناميكياً ومستجيباً للظروف المتغيرة.

- يمكن تحديثه في منتصف المدة من خلال استعراض الأداء والتعلم حسب الحاجة (انظر أيضاً الفقرتين 24/23). وتسمح عملية الاستعراض المشار إليها بتقييم التقدم المحرز في التنفيذ، وأثر المخاطر وتدابير التخفيف على النتائج، وتحديد التحديات، ودمج الدروس المستفادة، مما يضمن بقاء التوجه الإستراتيجي ملائماً وفعالاً مع الوقت.
- تؤدي عملية التخطيط للأعمال إلى تجميع فرق العمل القطري لدى مجموعة البنك الدولي بوصفه بنكاً واحداً سنوياً. ومن خلال تعزيز الحوار الإستراتيجي المستهدف والتعاون وتضافر الجهود مع البلدان والجهات المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي على مستوى مختلف المؤسسات والقطاعات، يساعد إطار الشراكة القطرية على تعزيز مواءمة دعم مجموعة البنك الدولي مع أولويات التنمية الأخذة في الظهور في البلد المعني، فضلاً عن التحليل الأكثر شمولاً للمخاطر. ويُستخدم إطار النتائج بوصفه أداة للإدارة والتنفيذ طوال هذه العملية. واستناداً إلى التحديثات السنوية للمؤشرات من خلال لوحة البيانات القطرية الخاصة ببطاقة قياس الأداء المؤسسي لمجموعة البنك الدولي، ستتم مراجعة إطار النتائج أو تأكيده أو تحديثه.

11. يطرح إطار الشراكة القطرية نموذجاً جديداً لإطار النتائج. وقد تم تبسيط إطار النتائج الجديد وتعديله ليشمل عناصر للتخطيط السنوي للأعمال، فضلاً عن جعله أداة عملية أسهل في الاستخدام لكل من مجموعة البنك الدولي والبلدان والجهات المتعاملة معها. ويوضح الملحق (أ) هذا النموذج الجديد.

مجموعة البنك الدولي بوصفها بنكاً واحداً: الشراكات بين القطاعين العام والخاص

12. لا يمكن تحقيق أثر واسع النطاق، مع تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان، بدون التركيز المنهجي وتقديم الحلول التكميلية في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص. ويلتزم النهج الخاص بمجموعة البنك الدولي بوصفها بنكاً واحداً بتجاوز الإطار النظري وتحقيق التكامل المنهجي على مستوى الأفكار والمداولات والمشاورات المشتركة واتخاذ القرارات بشأن أفضل الحلول بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص طوال دورة المشاركة القطرية. ونظام التمثيل الموحد للبلد المعني على مستوى مؤسسات مجموعة البنك الدولي يعزز مفهوم البنك الواحد. وتبدأ مشاركة مجموعة البنك الدولي في المراحل الأولى من العمليات والبرامج والمشروعات بدراسة

دور كل من القطاعين العام والخاص في التنمية في البلد المعني في مرحلة مبكرة. ومن المتصور أن تؤدي المشاركة المشتركة لفرق العمل القطرية التابعة لمجموعة البنك الدولي مع البلد المتعامل مع المجموعة إلى تعزيز المشاركة في المراحل التمهيديّة؛ مع استكمال هذا الجهد ببعثات مشتركة حسب الاقتضاء. ونقطة الانطلاق هي تحديد النتائج التي يرغب البلد المتعامل مع مجموعة البنك الدولي في تحقيقها وما يمكن أن تحققه المساهمات التكميلية للتمويل والحلول من القطاعين العام والخاص نحو تحقيق هذه النواتج. ويهدف ذلك إلى بناء فهم مشترك للتحديات والحلول الإنمائية الرئيسية، والاستفادة من نقاط القوة لدى كل من القطاعين العام والخاص مع التركيز بقوة على تسهيل تعبئة رأس المال الخاص. وبناء على ذلك، فإن نظام التمثيل الموحد للبلد المعني على مستوى مؤسسات مجموعة البنك الدولي سيتيح للموظفين التخطيط على نحو أفضل لكيفية اتخاذ مجموعة البنك الدولي القرارات بشأن البرامج المشتركة، وتنفيذ البرامج القطرية على نحو منسق.

13. تتسق برامج مجموعة البنك الدولي ومتابعتها وتقييمها مع إطار الشراكة القطرية الجديد. ويتجاوز ذلك المشروعات الفردية للتركيز على التخطيط على مستوى البرامج بشأن نواتج إطار الشراكة القطرية، مع إعادة النظر وتعزيز الإجراءات المطلوبة من خلال عملية تخطيط سنوية مشتركة للأعمال، فضلاً عن توفير إطار إستراتيجي لتنسيق مجموعة برامج مجموعة البنك الدولي وتعظيم الاستفادة منها، وتعبئة الموارد العامة والخاصة لتحقيق أقصى أثر في بلد أو قطاع محدد. وسيتيح التخطيط السنوي المشترك للأعمال فرصة لتركيز اهتمام مجموعة البنك الدولي على مجموعة أقل وأكثر واقعية من الأولويات والفرص قصيرة الأجل، وتعبئة الموارد لتحقيق النتائج المتوقعة، وتشجيع تعزيز التعاون مع الشركاء الآخرين، وتخطيط الأنشطة لتعظيم فرص تضافر الجهود. وسيتيح ذلك أيضاً إدارة أكثر ديناميكية لإطار الشراكة القطرية من خلال تقييم الإجراءات الناجحة وتعديل المسار أثناء التنفيذ، فضلاً عن ضمان عمل مجموعة البنك الدولي بوصفها بنكاً واحداً للتصدي للتحديات العالمية وتحقيق الأولويات المؤسسية.

14. ستعزز فرص وأدوات التعلم الجديدة التحول الثقافي للتشجيع التعاون وتضافر الجهود على نحو يتجاوز التمثيل الموحد للبلد المعني على مستوى مؤسسات مجموعة البنك الدولي. وينطوي هذا التحول النوعي على تعميق فهم كيفية الاستخدام الفعال للأدوات المتنوعة التي تقدمها مجموعة البنك الدولي. ونحن ملتزمون بإدارة التغيير على نحو قوي لتحقيق ذلك وتقديم برامج التدريب على العمليات التي لا تلبى احتياجات موظفينا على المستوى الداخلي فحسب، بل تلبى أيضاً احتياجات البلدان التي نقدم لها الخدمات وشركائنا الخارجيين. وسيركز التدريب على تعزيز التعاون وتضافر الجهود، والاستفادة من جميع أدوات مجموعة البنك الدولي وتجهزها، لا سيما، برامج التحديات العالمية، وذلك لتمكين جميع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية وكل ذي شأن من تعظيم أثر موارد المجموعة. ومن خلال تمكين موظفينا وشركائنا من خلال تزويدهم بالمهارات والرؤى الضرورية، يمكننا وضع نهج أكثر تكاملاً يتسق مع الأهداف الرئيسية للمجموعة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى إيجاد حلول أكثر فاعلية للتحديات التي تواجهها البلدان الأعضاء في المجموعة.

المعرفة

15. سيكون بنك المعرفة جزءاً محورياً من النهج الجديد للمشاركة القطرية لتوفير تحليلات أقوى أثناء الإعداد والتنفيذ. وستضمن التعديلات التي أدخلناها على نهجنا نحو المعرفة، تماشياً مع ميثاق المعرفة، توجيه الخدمات التحليلية والاستشارية – التي تدعم مشاركتنا على المستوى القطري – نحو تحقيق الرسالة الجديدة لمجموعة البنك الدولي. ويعد توفير المعارف العالمية والإقليمية، فضلاً عن المعايير الاسترشادية والمرجعية من البلدان النظيرة، وظيفة معرفية مهمة لإثراء أطر الشراكة القطرية. وستتيح مدخلات المعرفة التعرف بصورة أفضل على التحديات العالمية والإقليمية والقطرية التي تؤثر على التنمية في البلد المعني، وستتري مع الرسالة الجديدة لمجموعة البنك الدولي برامجنا في إطار الشراكة القطرية. وستكون تدفقات المعرفة المستندة إلى تعزيز العمل التحليلي والخدمات الاستشارية، وأنشطة بناء القدرات، والمساعدة الفنية جزءاً أساسياً في دورة حياة إطار الشراكة القطرية، وستكون على القدر نفسه من الأهمية لإثراء تصميم إدارات الشراكة القطرية وتنفيذه. وستعمل أكاديمية مجموعة البنك الدولي على الارتقاء ببرامج التعلم وتنمية القدرات بوصفها خدمات أساسية للبلدان المتعاملة مع البنك والموظفين وأصحاب المصلحة والأطراف المعنية.

16. تقدم الدراسة التشخيصية المنهجية القطرية المبسطة موجزاً مختصراً للنتائج التحليلية الأساسية وغيرها من التحليلات ذات الصلة بالبلد المعني للاسترشاد بها في تحديد أهم أولويات التنمية في هذا البلد. وتوفر هذه التحليلات الأساسية الأساس للتحليل المتعلق بالإصلاحات اللازمة لإطلاق العنان للقطاع الخاص (الدراسة التشخيصية المنهجية للقطاع الخاص)، والمهمة الملحة لخلق فرص العمل، وتحديد خط الأساس للفقر والرخاء المشترك، والحاجة إلى سياسة مالية عامة سليمة لتحقيق النمو، وتحديد مسارات التنمية على أساس خفض الانبعاثات (انظر الإطار 1). وتلخص الدراسة التشخيصية المنهجية المبسطة الاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلد المعني استناداً إلى هذه الدراسات التشخيصية الأساسية والتحليلات الأخرى ذات الصلة. كما تلخص الأولويات على مستوى السياسات والاستثمارات اللازمة للتصدي للتحديات المحلية والإقليمية والعالمية التي يمكن أن يكون لها أكبر الأثر على نواتج التنمية في البلد المعني على المدى المتوسط.

17. ستقوم فرق العمل الاستشارية المعنية بالمعرفة بتجميع وحشد أفضل المعارف العالمية والإقليمية أثناء تصميم أطر الشراكة القطرية وتنفيذها من خلال زيادة التنافسية في أنشطة تصميم البرامج وتنفيذها. وسيتم تكوين فرق استشارية للمعرفة لدعم مناطق عمل مجموعة البنك الدولي و فرق العمل الأخرى التابعة لها على مدى دورة حياة إطار الشراكة القطرية. وتعتبر المساهمات من خلال الفرق الاستشارية للمعرفة مكتملة لأنشطة تقديم المعرفة في مناطق عمل مجموعة البنك الدولي. وستقدم هذه الفرق مدخلات بالغة الأهمية ومشورة متخصصة للفرق الإقليمية والقطرية على السواء، وستعمل وفق مبدأ التكامل. وبالإضافة إلى الأدوار الاستشارية المنوطة بها، ستؤدي هذه الفرق دوراً نشطاً على مستوى مجموعة متنوعة من المشاورات بشأن إطار الشراكة القطرية، سواء داخلياً على مستوى مجموعة البنك الدولي، أو خارجياً مع الشركاء المعنيين وأصحاب المصلحة والأطراف المعنية وكل ذي شأن. وستمكنهم مشاركتهم في هذه المشاورات، مقترنة بزيارات ميدانية لجمع رؤى وآراء تقييمية مباشرة، من فهم السياقات المحلية والتحديات المحددة التي تواجه مختلف المناطق. وأخيراً، ستكلف هذه الفرق بتحديد واقتراح حلول إنمائية مبتكرة أثناء تنفيذ إطار الشراكة القطرية استناداً إلى تجارب البلدان الأخرى المعنية. وبذلك، ستعالج هذه الفرق القضايا والديناميكيات الناشئة التي قد لا تكون مرئية للفرق القطرية، فضلاً عن تسهيل وتيسير الحصول على أفضل الخبرات العالمية.

الشراكات

18. يضع النهج الجديد لأطر الشراكة القطرية إقامة الشراكات في صميم الإستراتيجية القطرية وتنفيذها ومتابعتها. ويؤكد هذا النهج على الدور الحيوي الذي تؤديه الشراكات على مستويين. أولاً، يمكن للشراكات أن تعزز تبادل المعرفة على نحو كبير، ومن ثم تزيد القيمة المضافة لبرنامج مجموعة البنك الدولي للبلدان المتعاملة معها. وفي إطار العمل والتعاون وتضافر الجهود مع مختلف أصحاب المصلحة والأطراف المعنية وكل ذي شأن على نحو متكامل وليس متوازٍ فحسب، يمكن لمجموعة البنك الدولي الاستفادة من مجموعة أوسع نطاقاً من الخبرات والموارد، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تمويل وحلول إنمائية أكثر ابتكاراً وفاعلية. وللتعزيز المتواصل والمعزز على الشراكات التي تقودها البلدان أهمية خاصة للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية نظراً للعدد الكبير من الأطراف الفاعلة في مجال التنمية النشطين في البلد المعني، إلى جانب القيود على قدرات البلدان المقترضة. ثانياً، تعمل الشراكات بوصفها عوامل تمكين لدعم الانتقائية على مستوى برامج مجموعة البنك الدولي، وهو أمر بالغ الأهمية لتوسيع نطاق النواتج القطرية. ويمكن لمجموعة البنك الدولي، من خلال الانتقائية، أن تركز جهودها على المجالات التي يمكن أن تحدث فيها أكبر أثر ممكن، والاستفادة من نقاط القوة وموارد شركائها لتحقيق النتائج المطلوبة. وستكون المشاورات الخاصة بإطار الشراكة القطرية مع المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص وشركاء التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة والأطراف المعنية وكل ذي شأن في البلد المعني جزءاً لا يتجزأ من إعداد إرشادات مجموعة البنك الدولي للتشاور والاعتماد عليها، والإطار الاستراتيجي لتعميم مفهوم مشاركة المواطنين في عمليات مجموعة البنك الدولي.

19. بوصفنا مجموعة، عززنا شراكاتنا العالمية لمواجهة التحديات الحرجة، وسيشكل ذلك الطريقة التي نعمل بها مع الشركاء في البلدان المعنية. وفي إطار التعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي، تركز مجموعة البنك الدولي على قضايا تغير المناخ، والديون،

والتحول الرقمي، وتعبئة الموارد المحلية، والجمع بين الخبرات لتعزيز القدرات الضريبية وأسواق الدين العام. وتعمل بنوك التنمية متعددة الأطراف معاً لزيادة القدرات التمويلية، وتعزيز الجهود المناخية، وتعبئة موارد القطاع الخاص، من خلال إجراءات مشتركة بشأن المناخ والصحة والتعافي الاقتصادي. ويجري حالياً استخدام اتفاقيات الاعتماد المتبادل مع بنوك التنمية متعددة الأطراف لتمكين البلدان المقترضة/المقترضين من تطبيق مجموعة موحدة من متطلبات سياسة العمليات والتعامل مع مقرر واحد مسؤول عن تقييم المشروعات الممولة تمويلياً مشتركاً والإشراف عليها. وهذا عمل غاية في الأهمية من شأنه أن يزيد من الكفاءة لأن الممولين المشاركين يجب أن يكونوا قادرين على الاعتماد على الفحص النافي للجهالة وأعمال الفنية والوقائية من جانب بعضهم البعض. وفي إطار التعاون وتضافر الجهود على المستوى الإقليمي مع بنوك التنمية متعددة الأطراف، مثل بنك التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، يمكن التصدي لتحديات إقليمية محددة، مثل إزالة الغابات، وبناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث، توفير الخدمات الرقمية، والتحول الطاقوي، والتعافي الاقتصادي. كما عززنا شراكتنا مع الأمم المتحدة لتعزيز الأثر في الدول الهشة والتصدي لحالات النزوح القسري، ودمج التنمية مع الجهود الإنسانية، ودفع عجلة العمل المناخي. ويهدف تعزيز الروابط مع المجتمع المدني والجماعات الدينية والبرلمانيين والمؤسسات الخيرية من خلال مبادرات مثل منتدى سياسات المجتمع المدني والمنتدى البرلماني العالمي إلى تهيئة بيئة إنمائية أكثر شمولاً.

20. يعد تحديد الدور المقرر لمجموعة البنك الدولي وشركائها في البلد المعني عنصراً رئيسياً في تصميم برامج انتقائية يمكنها تحقيق أثر واسع النطاق. ويتجاوز إطار الشراكة القطرية الجديد جهود التنسيق التقليدية على مستوى البلد المعني التي شجعت على تقسيم العمل بين شركاء التنمية النشطين من الأطراف المتعددة والثنائية. كما يعمل هذا الإطار الجديد على تشجيع تضافر الجهود في كل من الأنشطة التحليلية والإقراض، مما يتيح لمجموعة البنك الدولي توسيع نطاق عملياتها وزيادة الكفاءة في إدارة التنفيذ لصالح الحكومات المتعاملة معها. ومن خلال دعم إقامة الشراكات الأكثر جدوى، يمكن لمجموعة البنك الدولي صياغة جهودها استناداً إلى الآليات القائمة بالفعل للتنسيق بين المانحين على مستوى البلد المعني قبل إعداد إطار الشراكة القطرية. وسيعمل هذا النهج على إثراء تصميم إطار الشراكة القطرية، وسيتيح لمجموعة البنك الدولي التركيز على المجالات ذات القيمة المضافة للبلدان المتعاملة معها. وبالبناء على نقاط القوة وقدرات شركائها، يمكن للمجموعة الحد من ازدواجية الجهود وتحقيق أثر أكبر.

البساطة والكفاءة

21. تم تبسيط وإيجاز الدراسة التشخيصية المنهجية من وثيقة شاملة قائمة بذاتها إلى ملحق أصغر حجماً مرفق بإطار الشراكة القطرية. وأصبحت هذه الدراسة المبسطة الآن وثيقة موجزة (بعد أقصى 10 صفحات) يتم إعدادها على نحو مبسط، ولا تجري مراجعتها بصورة منفصلة. وسيحافظ هذا الملحق على مستوى مناسب من الاستقلالية عن إطار الشراكة القطرية، مما يضمن الأسس التحليلية الفعالة على النحو المبين في الإرشادات التي تمت مراجعتها.

22. سيتم تبسيط نموذج إطار الشراكة القطرية لزيادة الكفاءة وجعل الإعداد أكثر وضوحاً ويسراً لمجموعة البنك الدولي والبلدان المتعاملة معها. وتخدم هذه التغييرات غرضين رئيسيين. أولاً، سيركز إطار الشراكة القطرية على العناصر الرئيسية للبرنامج، ومناقشة الجوانب الرئيسية المتعلقة بالرسالة الجديدة لمجموعة البنك الدولي. كما سيرسي هذا الإطار الأساس للبرنامج الجديد كي يستند إلى وصف موجز للنتائج الرئيسية التي تحققت من المشاركة والعمليات والبرامج والأنشطة السابقة، والدروس المستفادة، ومجالات الاستمرارية، واستعراض عام للتعديلات من أجل تحقيق الأثر المطلوب. وستضم الوثيقة الرئيسية لإطار الشراكة القطرية 25 صفحة بعد أقصى، مع 10 صفحات للتصور العام. وتعد الإرشادات الجديدة أيضاً من عدد الصفحات في الملاحق المرفقة بإطار الشراكة القطرية، لا سيما إطار النتائج، الذي سيكون بعد أقصى 15 صفحة. ثانياً، سيعاد توجيه إطار النتائج ليصبح أداة إدارة أكثر عملية لتنفيذ إطار الشراكة القطرية، ومواصلة الحوار مع البلد المتعامل مع مجموعة البنك الدولي، وعملية التخطيط السنوية للأعمال. ومن شأن زيادة استخدام

منصات عمليات البنك الدولي على شبكة الإنترنت أن تيسر متابعة التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج، فضلاً عن دعم الإدارة الاستباقية للمخاطر على مستوى البرامج.

23. تزيد فترة التغطية القصوى لإطار الشراكة القطرية من 6 سنوات إلى 10 سنوات لتحسين الآثار الإنمائية الأطول أمداً ودعم تحقيقها. وسيكون أجل كل إطار من أطر الشراكة القطرية الجديدة 4 سنوات كحد أدنى و10 سنوات كحد أقصى. وسيتضمن إطار الشراكة القطرية الذي يزيد على 6 سنوات استعراضاً إلزامياً للأداء والتعلم في منتصف المدة، مع إجراء استعراضات إضافية للأداء والتعلم إذا لزم الأمر. ويمكن تمديد أجل إطار الشراكة القطرية الأقل من 6 سنوات إلى ما مجموعه 10 سنوات من خلال استعراض الأداء والتعلم في منتصف المدة. وسيلزم أن يصف استعراض الأداء والتعلم مبررات تمديد هذا الإطار، مع تحديث مصفوفة النتائج الخاصة به لتتضمن النتائج حتى نهاية الفترة الجديدة. ومن شأن تمديد فترة تغطية إطار الشراكة الإستراتيجية أن يتيح لمجموعة البنك الدولي العمل المشترك وتضافر الجهود مع الحكومة والشركاء الآخرين لتعزيز الأثر الإنمائي المحتمل للمبادرات ونطاقها ومستوى تغطيتها في سياق إطار الشراكة القطرية. كما يمكن أن يؤدي تمديد إطار الشراكة القطرية أيضاً إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الكفاءة في المواقف التي لا يتطلب فيها برنامج التنمية تغييرات جوهرية.

24. بالنسبة لأطر الشراكة القطرية الجديدة التي تقل مدتها عن 6 سنوات، لن تكون عملية استعراض الأداء والتعلم في منتصف المدة إلزامية إذا لم تحدث تغييرات رئيسية في البرنامج القطري. ولا يصبح استعراض الأداء والتعلم ضرورياً إلا إذا كانت هناك تغييرات كبيرة على مستوى العمليات والمشروعات والأنشطة، أو في إطار النتائج، أو إذا كان تمديد إطار الشراكة يستدعي ذلك. ويوضح استعراض الأداء والتعلم الحاجة إلى التعلم وتعديل مشاركتنا وبرامجنا ومشروعاتنا وأنشطتنا حسب الحاجة، وعندما لا تكون هناك تغييرات رئيسية، سنعكس التحديثات الطفيفة في إطار النتائج المنقح من خلال تحديثات سريعة في حينها، مما يعزز دور المصفوفة بوصفها أداة آتية لمتابعة البرامج.

25. سيجري تدعيم استعراض الإنجاز والتعلم وتبسيطه. وسيظل استعراض الإنجاز والتعلم أداة رئيسية لتقييم النتائج واستخلاص الدروس من مشاركتنا وأنشطتنا وبرامجنا وعملياتنا السابقة في البلد المعني. وسيكون النص الرئيسي أقصر (بحد أقصى 10 صفحات) وسيركز على الدروس المستفادة. وسيقدم استعراض الإنجاز والتعلم ملخصاً رفيع المستوى للنواتج المحققة وتصنيفات الأداء خلال دورة إطار الشراكة القطرية. وتجري حالياً مناقشة منهجية جديدة مشتركة مع مجموعة التقييم المستقلة لوضع أساس التقييم. ومن شأن إجراء استعراض موجز للإنجاز والتعلم أن يثري إطار الشراكة القطرية الجديد على نحو أفضل، وهو ما تيسره الممارسة المتمثلة في مناقشة استعراض الإنجاز والتعلم في اجتماع استعراض التصور العام لهذا الإطار.

26. سيتاح لجميع البلدان الأعضاء بمجموعة البنك الدولي نوع موحد من منتجات المشاركة القطرية هو إطار الشراكة القطرية. ومن المتوقع أن يكون لدى جميع البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي إطار شراكة قطرية، حيث سيكون النهج الجديد أكثر مرونة وسيتيح مستويات مختلفة من المشاركة والأنشطة والعمليات والأنشطة تلائم تنوع السياقات القطرية. وتتضح المستويات المختلفة للمشاركة والأنشطة والبرامج والعمليات في كل بلد من خلال تفاصيل أطر النتائج، وتتحدد بناء على قدرتنا أو عدم قدرتنا على المشاركة والعمل مع البلد المعني على الأقل على المدى المتوسط. وسيتوقف استخدام مذكرات المشاركة القطرية في الوقت الحالي. وبالنسبة للبلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، سيتعين على فرق العمل تقديم تحليل أكثر تفصيلاً للمخاطر والقدرة على الصمود. وإذا كان البلد مؤهلاً للحصول على مخصص الوقاية والصمود، فسيقوم إطار الشراكة الإستراتيجية بدمج الأهلية للحصول على هذه المخصصات. ومع تطور مجموعة البنك الدولي وتحديد الهشاشة باعتبارها تحدياً عالمياً، ستعطي أطر الشراكة القطرية للبلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف بشكل منهجي الآثار غير المباشرة لهذه الأوضاع عبر الحدود، والدعم الذي يتيح البرنامج للتخفيف من هذه الآثار. وتماثياً مع الاستعراض متوسط الأجل لإستراتيجية التعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف (2020-

2025)، فإن تعزيز جهود التصدي لهذه الأوضاع في أطر الشراكة القطرية لن يتمحور حول آثار الصراع المسلح وهشاشة الدولة فحسب، بل ستعمل هذه الجهود أيضا على معالجة الآثار المدمرة المماثلة لأشكال العنف الأخرى.

IV. حوكمة إطار الشراكة القطرية

27. سيصدر توجيه منقح بشأن المشاركة القطرية يعكس التغييرات المقترحة في نهج المشاركة القطرية. وسيتم تحديث إجراءات المشاركة القطرية لتعكس هذه التغييرات وتبسيط إعداد أطر الشراكة القطرية واستعراضات الأداء والتعلم. وستكمل الإرشادات المنقحة للمشاركة القطرية وثائق السياسات المشار إليها بتقديم إرشادات واضحة وموجزة، بما في ذلك النماذج الجديدة، والمحتوى الرئيسي المطلوب. وسيتم وقف العمل بإرشادات الدراسة التشخيصية المنهجية، وسيتم دمج الإرشادات الخاصة بالدراسة التشخيصية المبسطة في دليل المشاركة القطرية. وسيتم الانتهاء من هذه التعديلات بنهاية السنة المالية 2025، بهدف وضع إطار السياسات الجديد في حيز النفاذ في الأول من يوليو/تموز 2025.

V. الخطوات التالية

28. نعتزم تنفيذ نهج متدرج للتنفيذ في السنتين الماليتين 2025 و2026. وسيتم إعداد أطر الشراكة القطرية ومذكرات المشاركة القطرية، التي يجري العمل عليها على قدم وساق وسيناقشها مجلس المديرين التنفيذيين في 30 يونيو/حزيران 2025، التوجيه الحالي بشأن المشاركة القطرية. ويجري إعداد بعض أطر الشراكة القطرية المختارة كأتملة توضيحية/إيضاحية للنهج الجديد للمشاركة القطرية لمناقشتها من جانب مجلس المديرين التنفيذيين في السنة المالية 2025. وستكون باكستان أول بلد على جدول مناقشات مجلس المديرين التنفيذيين في يناير/كانون الثاني، وستأتي بعدها بلدان أخرى خلال الفترة المتبقية من السنة المالية 2025 (مثل ليبيريا أو الفلبين أو بلير أو غيرها). وستتبع أطر الشراكة القطرية هذه الإرشادات المؤقتة لأطر الشراكة القطرية الجديدة. واعتبارا من 1 يوليو/تموز 2025، ستتبع جميع أطر الشراكة القطرية التي ستحال إلى مجلس المديرين التنفيذيين النهج الجديد لهذه الأطر على النحو الوارد في التوجيه الجديد بشأن المشاركة القطرية الذي تجري صياغته حاليا. ونظرا لأن عملية الإعداد تبدأ بمهلة زمنية، مع ضرورة الإعداد لأطر الشراكة القطرية التي ستعرض على مجلس المديرين التنفيذيين في أوائل السنة المالية 2026 قبل نشر التوجيه الجديد، سيبدأ إعداد أطر الشراكة القطرية للسنة المالية 2026 بناء على إرشادات مؤقتة. وعند مراجعة القرار في أوائل السنة المالية 2026، ستتضمن أطر الشراكة القطرية التوجيه الجديد والإرشادات الجديدة على نحو كامل. واعتبارا من 1 يوليو/تموز 2025، سيكون إطار الشراكة القطرية الأداة الوحيدة للمشاركة والبرامج والعمليات والأنشطة على مستوى البلاد المعني.

29. في الأشهر المقبلة، سنجري عملية تشاور بشأن النهج الجديد للمشاركة القطرية قبل وضع الصيغة النهائية للوثيقة التي سيتم عرضها على مجلس المديرين التنفيذيين في الربع الأخير من السنة المالية 2025. ونعتزم جمع الملاحظات التقييمية ووجهات النظر من أربع مجموعات خارجية من أصحاب المصلحة والأطراف المعنية وكل ذي شأن: (1) السلطات المعنية في الدول الأعضاء في مجموعة البنك الدولي؛ (2) المجتمع المدني؛ (3) القطاع الخاص؛ (د) شركاء التنمية (بما في ذلك بنوك التنمية متعددة الأطراف). وسنشارك أيضا على المستوى الداخلي من خلال جلسات إحاطة مع الموظفين. والهدف من ذلك هو إحاطة أصحاب المصلحة والأطراف المعنية وكل ذي شأن على المستوى الداخلي والخارجي بالنهج الجديد وزيادة شفافية الإصلاحات الجارية على مستوى المشاركة القطرية لمجموعة البنك الدولي.

الملحق أ: نموذج لإطار النتائج والمشاركة الخاص بإطار الشراكة القطرية

<p>نواتج إطار الشراكة القطرية (المستوى س)</p> <p>من المتوقع أن تكون هذه النواتج مأخوذة من مجالات النواتج الواردة في بطاقة قياس الأداء المؤسسي لمجموعة البنك الدولي أو ذات صلة وثيقة بها. ولكل إطار من أطر الشراكة القطرية 3-4 نواتج مع بعض المرونة حسب حجم البرنامج. ويمكن أن تأتي النواتج من مجالات خارج ما ورد في بطاقة قياس الأداء المؤسسي، لكن هذا استثناء وليس القاعدة.</p> <p>وسيتم عرض ما يلي على أنه مناسب:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مؤشر (مؤشرات) البلد المتعامل مع مجموعة البنك الدولي على النحو الوارد في بطاقة قياس الأداء المؤسسي خط الأساس ولكن بدون مستهدف (مشاركة) • مؤشر (مؤشرات) نتائج عمل مجموعة البنك الدولي على النحو الوارد في بطاقة قياس الأداء المؤسسي خط الأساس والمستهدف (دور مجموعة البنك الدولي) • المؤشرات الخاصة بسياقات الأخرى: خط الأساس ولكن بدون مستهدف (مشاركة) • مؤشر (مؤشرات النتائج) الأخرى: خط الأساس والمستهدف (دور مجموعة البنك الدولي)
<p>الأسباب المنطقية للإجراءات التدخلية</p> <p>يتضمن ذلك الجوانب التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الدواعي والمبررات الخاصة بمجال نواتج إطار الشراكة القطرية ، ونطاق ارتباط مجال (مجالات) النواتج الواردة في بطاقة قياس الأداء المؤسسي بها (إن لم يكن على نحو مباشر من خلال مجالات النواتج المحددة في بطاقة قياس الأداء المؤسسي) وكيف يتم ذلك؟ مبررات المؤشرات المختارة، وكيفية تضافر الجهود المبذولة على مستوى مشاركة وعمليات وبرامج وأنشطة مجموعة البنك الدولي لتحقيق النتائج والنواتج المرجوة. • وصف موجز للدروس المستفادة والمعارف الجديدة على مستوى البرنامج (لا حاجة لتكرار المناقشة في استعراض الإنجاز والتعلم والدروس العامة الواردة في الجزء الرئيسي لوثيقة إطار الشراكة القطرية) • المخاطر الرئيسية وإجراءات تخفيفها على مستوى البرنامج
<p>المساندة المستمرة من مجموعة البنك الدولي</p> <ul style="list-style-type: none"> • حصر مشروعات مجموعة البنك الدولي الجاري تنفيذها (*،) ، أي القروض الاستثمارية والقروض المستندة إلى الأداء وقروض السياسات؛ والمشروعات الاستثمارية؛ والمشروعات والضمانات الأولية) والخدمات المعرفية (**،) الخدمات الاستشارية والتحليلية؛ وبناء القدرات والمساعدة الفنية؛ وأي منتجات معرفية أخرى) مع الارتباط المباشر بمجال نواتج إطار الشراكة القطرية. • وصف دور مشاريع مجموعة البنك الدولي* والخدمات المعرفية** في تحقيق النتائج والمساهمة في تحقيق النواتج المطلوبة من خلال طرح الأسباب المنطقية للإجراءات التدخلية. تحديد الأنشطة التي تستهدف تمكين القطاع الخاص حسب الاقتضاء. • هل هناك أي ضرورة للقيام بأي شيء على نحو مختلف في أعمال الدعم والمساندة الحالية لتحقيق النواتج الجديدة لإطار الشراكة القطرية، وكيف سيتم ذلك على المدى القصير • وضع الإجراءات التدخلية الجارية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إطار سرديّة مسلسلة عن مجموعة البنك الدولي بوصفها بنكاً واحداً
<p>المساندة المخططة من مجموعة البنك الدولي</p> <ul style="list-style-type: none"> • حصر القائمة الإرشادية للمشروعات الجاهزة للتمويل من جانب مجموعة البنك الدولي* والخدمات المعرفية** مع الربط المباشر بمجال نواتج إطار الشراكة القطرية (القائمة المحددة الجاهزة للتمويل فقط مع التاريخ المتوقع لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين في غضون 18-24 شهراً) • وصف دور مشاريع مجموعة البنك الدولي* والخدمات المعرفية** في تحقيق النتائج والمساهمة في تحقيق النواتج المطلوبة من خلال طرح الأسباب المنطقية للإجراءات التدخلية. وكيف ترتبط بمحفظة المشروعات والعمليات الجارية، ولماذا؟ تحديد الأنشطة التي تستهدف تمكين القطاع الخاص حسب الاقتضاء. • ما الدروس المستفادة التي يتعين أخذها في الاعتبار عند القيام بهذه الأنشطة المخططة؟ هل هناك أي ضرورة للقيام بأي شيء على نحو مختلف في أعمال الدعم والمساندة الحالية لتحقيق النواتج الجديدة لإطار الشراكة القطرية، وكيف سيتم ذلك على المدى القصير؟ • وضع الإجراءات التدخلية المخططة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان

الاستثمار في إطار سرديّة سلسلة عن مجموعة البنك الدولي بوصفها بنكاً واحداً

...

نواتج إطار الشراكة القطرية (المستوى ص)

من المتوقع أن تكون هذه النواتج مأخوذة من مجالات النواتج الواردة في بطاقة قياس الأداء المؤسسي لمجموعة البنك الدولي أو ذات صلة وثيقة بها. ولكل إطار من أطر الشراكة القطرية 3-4 نواتج مع بعض المرونة حسب حجم البرنامج. ويمكن أن تأتي النواتج من مجالات خارج ما ورد في بطاقة قياس الأداء المؤسسي، لكن هذا استثناء وليس القاعدة.

...

نواتج إطار الشراكة القطرية (المستوى ع)

من المتوقع أن تكون هذه النواتج مأخوذة من مجالات النواتج الواردة في بطاقة قياس الأداء المؤسسي لمجموعة البنك الدولي أو ذات صلة وثيقة بها. ولكل إطار من أطر الشراكة القطرية 3-4 نواتج مع بعض المرونة حسب حجم البرنامج. ويمكن أن تأتي النواتج من مجالات خارج ما ورد في بطاقة قياس الأداء المؤسسي، لكن هذا استثناء وليس القاعدة.

...

ملحوظة: يجب ألا يتجاوز كل وصف لنواتج إطار الشراكة القطرية صفحتين، بما في ذلك المؤشرات، والأسباب المنطقية للإجراءات التدخلية، والمساندة الجاري تقديمها والمخططة.